مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (566 -573) المجلد الحادي عشر – العدد الخامس – 2026

Turkish foreign policy towards the Kingdom of Saudi Arabia

Yousuf Ahmed Bounah *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya
yuosifbona@bwu.edu.ly

السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية

يوسف أحمد بونه *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد ،ليبيا

Received: 18-07-2026	Accepted: 23-08-2026	Published: 28-08-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
تتسم السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية بالبراغماتية والديناميكية، حيث تأرجحت بين التنسيق والتوتر الحاد. فبعد مرحلة من الشراكة الاقتصادية والانفتاح الإقليمي عقب صعود حزب العدالة والتنمية، أدت التفاعلات الناجمة عن "الربيع العربي" عام 2011 إلى نشوء استقطاب أيديولوجي حاد، تجلى في التباين الجوهري حول الملف المصري ودعم حركة الإخوان المسلمين، فضلاً عن الاختلاف في أدوات التعاطي مع الأزمتين السورية واليمنية. وقد بلغت حالة الاحتقان السياسي أوجها إثر أزمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، مما تسبب في تجميد شبه كامل لآليات التنسيق الدبلوماسي وتراجع الثقة المتبادلة. إلا أن التحولات الجيوسياسية المتمثلة في ضغوط البيئة الاقتصادية ورغبة الطرفين في خفض التكاليف الإقليمية دفعت نحو تدشين مسار جديد لتصفير المشكلات، توج بتبادل الزيارات الرئاسية عام 2022 وإعادة تفعيل التنسيق الاستراتيجي والإستثماري.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية ، المملكة العربية السعودية ، تركيا، التنافس الإقليمي ، العلاقات التركية السعودية.

Abstract
Turkish foreign policy toward Saudi Arabia is characterized by pragmatism and dynamism, having fluctuated between coordination and acute tension. Following a period of economic partnership and regional openness that accompanied the rise of the Justice and Development Party (AKP), the repercussions of the 2011 "Arab Spring" sparked deep ideological polarization. This rift was manifested in fundamental disagreements regarding the situation in Egypt and support for the Muslim Brotherhood, as well as divergent approaches to the crises in Syria and Yemen. Political tensions peaked following the 2018 killing of journalist Jamal

Khashoggi, leading to a near-total freeze in diplomatic coordination mechanisms and an erosion of mutual trust. However, geopolitical shifts—driven by economic pressures and a mutual desire to reduce the costs of regional conflicts—paved the way for a new "zero-problems" approach, culminating in an exchange of presidential visits in 2022 and the reactivation of strategic and investment coordination.

Keywords: Foreign policy, Saudi Arabia, Türkiye, regional rivalry, Turkish-Saudi relations.

المقدمة:

تعتبر العلاقات بين الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية من أهم العلاقات الثنائية في منطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به الدولتان من ثقل سياسي واقتصادي وديني. فتركيا، باعتبارها دولة ذات موقع جغرافي استراتيجي بين الشرق والغرب، وذات إرث تاريخي مرتبط بالإمبراطورية العثمانية، تسعى إلى توسيع نفوذها الإقليمي من خلال أدوات القوة الناعمة والصلبة على حد سواء. أما المملكة العربية السعودية، فهي فاعل رئيسي في النظام الإقليمي العربي والإسلامي، لما تملكه من مقومات اقتصادية (النفط)، ودينية (الحرمين الشريفين)، وسياسية (علاقاتها الدولية الواسعة). ومن ثم، فإن طبيعة العلاقة بين البلدين تكتسب أهمية مضاعفة، ليس فقط في إطارها الثنائي، بل أيضًا في ضوء تأثيرها على التوازنات الإقليمية.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه السعودية في كونها تعكس تفاعلات أوسع في الشرق الأوسط، خاصةً في ظل ما شهده الإقليم من تحولات كبرى منذ عام 2011 مع اندلاع "الربيع العربي"، وتزايد الاستقطاب بين محاور سياسية مختلفة. وقد جاءت هذه العلاقة في مراحل متفاوتة من التقارب والتباعد، حيث شهدت في بعض الأحيان شراكة اقتصادية وسياسية، وفي أوقات أخرى توترات حادة نتيجة تباين المواقف تجاه ملفات إقليمية حساسة مثل الأزمة السورية والوضع في مصر وقضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي: كيف تطورت السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية؟ وما العوامل التي أثرت في هذا التوجه؟ انطلاقًا من هذا السؤال، يفترض البحث أن السياسة الخارجية التركية اتسمت بالمرونة والتغير تبعًا للمصالح الاستراتيجية المتغيرة، كما تأثرت بالتحولات التي طرأت على النظامين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الصراعات الجيوسياسية، والتحالفات الجديدة، والانقسامات داخل العالمين العربي والإسلامي.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل الأحداث السياسية، والمواقف الرسمية، والاتجاهات العامة التي شكلت سياسة أنقرة تجاه الرياض، مع وصف دقيق للتغيرات والتفاعلات بين الطرفين. ويهدف إلى فهم المسارات التي اتبعتها السياسة التركية في تعاملها مع السعودية، وتحليل الدوافع السياسية والاستراتيجية التي وقفت خلف كل مرحلة من مراحل العلاقة، وتقييم آثارها على مستوى العلاقة الثنائية وعلى توازن القوى في المنطقة ككل.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية :تعتبر السياسة الخارجية من المفاهيم المركزية في دراسة العلاقات الدولية، وهي تشير إلى مجموع التوجهات والقرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في تعاملها مع الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق مصالحها القومية والدفاع عنها في البيئة الخارجية. وتعرّف السياسة الخارجية بأنها مجموعة الأهداف والمواقف التي تعتمدها الدولة في علاقاتها مع الكيانات الدولية الأخرى وتتجسد من خلال سلوكيات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية. ويعكس هذا السلوك تفاعلاً بين العوامل الداخلية للدولة (كالنظام السياسي والاقتصادي) والعوامل الخارجية (كالنظام الدولي والإقليمي .(ففي هذا السياق، تمثل السياسة الخارجية التركية أداة محورية في صياغة الدور الإقليمي والدولي لأنقرة، خاصة في ظل ما شهدته المنطقة

من تحولات استراتيجية منذ أوائل الألفية الثالثة. وقد سعت تركيا إلى توظيف سياستها الخارجية لتأمين مصالحها الاقتصادية، وتعزيز نفوذها السياسي، والتفاعل مع القضايا الإسلامية والعربية بما يخدم طموحاتها الإقليمية (هنية، 2015، ص. 25–27)

ثانياً: محددات السياسة الخارجية :تتأثر السياسة الخارجية بجملة من المحددات التي تتداخل وتتفاعل لتوجيه خيارات الدولة وسلوكها الخارجي. ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى نوعين رئيسيين على النحو التالي:

المحددات الداخلية:

النظام السياسي: يؤثر نظام الحكم (برلماني، رئاسي، سلطوي...) على كيفية اتخاذ القرار الخارجي.

القيادة السياسية: توجهات النخبة الحاكمة لها دور بارز في رسم أولويات السياسة الخارجية.

الرأي العام ووسائل الإعلام: قد تفرض ضغوطًا على صناع القرار، خاصة في القضايا المرتبطة بالهوية القومية أو الدينية.

الوضع الاقتصادي: قدرة الدولة على استخدام أدوات اقتصادية في علاقاتها الخارجية.

المحددات الخارجية:

النظام الدولي: مثل توزيع القوة الدولية، ومدى هيمنة قوى كبرى، والتحالفات الإقليمية والدولية.

البيئة الإقليمية: وتشمل التفاعلات مع دول الجوار، وحجم التهديدات الأمنية أو الفرص الاقتصادية.

الأزمات والصراعات: مثل الحروب، الثورات، أو الكوارث، التي تفرض مواقف واستجابات معينة.

في حالة تركيا، تأثرت سياستها الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعوامل داخلية مثل صعود حزب العدالة والتنمية بمرجعيته الإسلامية، وكذلك بعوامل خارجية، من أبرزها الاضطرابات التي نتجت عن "الربيع العربي"، والتدخلات الإقليمية في أزمات مثل سوريا واليمن (أبو علبة، 2024، ص. 45–48)

ثالثاً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية :تعتمد الدول على أدوات متعددة لتنفيذ سياستها الخارجية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي:

1. **الأدوات الدبلوماسية :**وتشمل المفاوضات، التحالفات، استخدام السفراء، القمم الثنائية، والوساطة في النزاعات .تركيا استخدمت هذه الأدوات بشكل مكثف في علاقاتها مع الدول الخليجية، بما في ذلك السعودية، خاصة في فترات التقارب.
2. **الأدوات الاقتصادية :**مثل المساعدات الخارجية، الاتفاقيات التجارية، والاستثمارات المباشرة .وقد لعبت التجارة بين أنقرة والرياض دورًا مهمًا في دعم العلاقات رغم التوترات السياسية.(Cengiz, 2020, pp. 112–115).
3. **الأدوات العسكرية والأمنية :**تتضمن التهديد أو استخدام القوة، التحالفات العسكرية، وتأسيس قواعد خارجية .وقد ظهرت هذه الأداة في موقف تركيا من الأزمة الخليجية ودعمها لقطر، ما شكل نقطة خلاف رئيسية مع السعودية.(Tol & Dumke, 2019, pp. 58–60)
4. **الأدوات الإعلامية والثقافية :**ترويج النموذج التركي، القوة الناعمة، استخدام الإعلام الناطق بالعربية . استخدمت تركيا هذه الأدوات لبناء صورة إيجابية في العالم العربي، وهو ما أدى أحيانًا إلى تضارب في المصالح مع السعودية.

رابعاً: نظريات العلاقات الدولية المطبقة :لفهم سلوك تركيا والسعودية تجاه بعضهما البعض، من المفيد توظيف نظريتين أساسيتين في العلاقات الدولية :الواقعية والبنائية.

1. **النظرية الواقعية :**تعتبر الواقعية من أقدم وأهم النظريات في العلاقات الدولية، وتفترض أن الدول تعمل في نظام دولي فوضوي تسوده المنافسة والصراع على القوة .وترى أن المصلحة الوطنية والأمن القومي هما المحركان الأساسيان لسلوك الدول .من هذا المنطلق، تفسر الواقعية التوترات التركية-السعودية بأنها صراع على النفوذ الإقليمي، حيث تسعى كل من الدولتين إلى تعزيز موقعها في المنطقة في ظل تراجع الدور الأمريكي النسبي .ويمكن فهم السياسة الخارجية السعودية، وفق نهج الواقعية الدفاعية، على أنها محاولة لاحتواء التهديد التركي وتوسيع شبكة تحالفاتها لردع طموحات أنقرة (Kural & Erdem, 2023, pp. 22–24).

2. **النظرية البنائية :**على النقيض من الواقعية، تركز البنائية على دور الهوية، والثقافة، والخطاب السياسي في تشكيل سلوك الدول .ترى البنائية أن المفاهيم الاجتماعية التي تتبناها الدول (مثل الإسلام السياسي، أو القومية، أو المصلحة) هي التي تحدد كيف تتصرف .في حالة تركيا، فإن هويتها الجديدة التي عززها حزب العدالة والتنمية، وتوجهها نحو إعادة تشكيل دورها في العالم الإسلامي، ساهمت في بناء تصور خاص حول دورها في المنطقة .وهو ما أدى إلى تصادم رمزي وهوياتي مع السعودية، خاصة في قضايا مثل دعم جماعات الإسلام السياسي أو التنافس على قيادة العالم السني (أبو علبة، 2024، ص.(51)

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية-السعودية

أولاً: العلاقات خلال القرن العشرين (ما بعد الدولة العثمانية :(بعد انهيار السلطنة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، دخلت المنطقة العربية مرحلة جديدة من الانقسامات السياسية وتشكيل الدولة الحديثة .كانت السعودية، بعد توحيدها الذي تحقّق في ثلاثينيات القرن الماضي، تسعى لترسيخ سيادتها الوطنية بعيداً عن النفوذ التركي السابق .أما تركيا فجددت تعريف موقعها الدولي، فأنشأت الجمهورية عام 1923 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، معتمدة توجهًا علمانيًا ومنعزلًا نسبيًا عن الشؤون العربية والإسلامية .نتيجة لذلك، ظلت العلاقة الثنائية تتميز بالبرودة وعدم التفاعل المباشر خلال الفترة الممتدة من ثلاثينيات القرن الماضي حتى منتصفه .فقد كانت كلا الدولتين منشغلتين بإرساء بنيتهما الداخلية :تركيا في تحديث الدولة وعزل الدولة عن الدين، والسعودية في تثبيت شرعيتها الدينية وتوسيع نفوذها الاقتصادي .لم تظهر أي بوادر تعاون أو صدام مباشر بين أنقرة والرياض في تلك المرحلة، بل ساد التهميش المتبادل، مع ملاحظة أن تطورها السياسي الداخلي لم يترك مجالًا لتفاعل جدي بين الجانبين (هنية، 2015، ص.(14–10)

ثانياً: العلاقات في ظل الحرب الباردة :مع انطلاق الحرب الباردة، تأثرت المنطقة العربية بصراع المعسكرين الشرقي والغربي، بينما اتخذت السعودية جانب الولايات المتحدة كحليف أساسي؛ إذ اعتمدت عليها في تأمين أمنها الوطني، ومواجهة النفوذ الذي كان يحسب للاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط .في المقابل، جرت علاقة تركيا ضمن حلف الناتو، إذ انضمت للحلف عام 1952 لتكون جزءًا من جدار دفاع غربي أمام النفوذ السوفييتي .على الرغم من انتمائهما لقطبين متقابلين، لم تتطور التفاعلات الثنائية إلى تنافس مباشر .كانت العلاقة تحكمها مصالح استراتيجية ضمن النظام الاستقطابي الدولي .لم تظهر أحداث تضاد حقيقي أو تراشق سياسي، لأن كل دولة كانت منشغلة بموقعها الاستراتيجي ضمن التحالفات الأكبر، بعيدًا عن الانشغال بالعلاقات الثنائية مع الأخرى (أبو علبة، 2024، ص.(33–30)

ثالثاً: مرحلة التقارب في أوائل الألفية الجديدة :شهدت العلاقة التركية-السعودية تحولًا نوعيًا في أوائل الألفية الثالثة، خاصة منذ صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2002 .اتبع الحزب سياسة خارجية نشطة ذات أبعاد اقتصادية ودينية وثقافية، عُرفت لاحقاً بنهج النفوذ الناعم الإسلامي .بدأ الملف الاقتصادي بأن جذب العلاقات، حيث تصدرت التجارة بين تركيا ودول الخليج قائمة أولويات أنقرة .مع تطور الاقتصاد التركي في العقد الأول من القرن الحالي، بدأ اهتمامها بالتوسع في أسواق الخليج، بينما السعودية سعت لتنويع شراكاتها الاستثمارية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط .إضافة للبعد الاقتصادي، كان للصعود السياسي للحزب الحاكم طابع ديني وسياسي موجه للعالم الإسلامي .ارتبطت أنقرة بشكل أوضح بقضايا الهوية الإسلامية، كما اتخذت مواقف داعمة لبعض الحركات الإسلامية، ما أثار القلق لدى السعودية بشأن قدرتها على ترسيخ قيادتها الدينية والسياسية في العالم الإسلامي .ففي تلك الحقبة، تبلورت علاقات تعاون نسبي في بعض الملفات، كتطبيع الاتصالات وزيادة الحركة التجارية والثقافية، مقابل توتر حذر في قضايا حساسة مثل فلسطين والعلاقات مع إيران .فقد شكّل النموذج التركي وظهور رجل الدولة القوي، رجب طيب أردوغان، محور جذب لدى بعض الأوساط الإسلامية، ومصدر تخوّف لدى الرياض، وخصوصًا حين تبنت أنقرة خطابًا يعبر عن مرجعية دينية مشتركة ولكن ضمن مفهوم دولي غير تابع .(Cengiz, 2020, pp. 25–28) مع ستينيات وثمانينيات القرن العشرين، كانت العلاقات محدودة جداً، وظل النمط الاستراتيجي عبر نطاقات أكبر، دون تنسيق أو تعاون استراتيجي مباشر .لكن المتغير الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين فتح المجال لإعادة ترتيب العلاقات، حيث سعت كل من أنقرة والرياض لاختبار إمكانيات التعاون والتفاعل فوق

أنقاض سرديات الماضي القريب، من خلال تكثيف الحوار الرسمي وتشجيع التبادل الاقتصادي والظهور المشترك في بعض المحافل الإسلامية والإقليمية.(Tol & Dumke, 2019, pp. 5–8)

المبحث الثالث: التفاعلات السياسية بعد الربيع العربي

أولاً: موقف تركيا والمملكة العربية السعودية من ثورات الربيع العربي :مع اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، تبنّت تركيا موقفًا داعمًا واسعًا لموجة الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي، معتبرة إياها شرارة لتغيير النظام القديم نحو نظم أكثر انفتاحاً وتعبيراً عن إرادة الشعوب. في هذا السياق، استقبلت أنقرة العديد من قادة الإخوان المسلمين والمعارضين الفارين من دول مثل مصر وسوريا لتكوين فضاء للمعارضة والتنظيم، ووضعت نفسها كمرجعية إقليمية للعالم الإسلامي المتغيّر (هنية، 2015، ص. 48–50 .(أما المملكة العربية السعودية، فكانت أكثر تحفظًا. فقد اعتبرت هذه التحولات تهديداً لاستقرار أنظمتها والنظام الإقليمي التقليدي. ولذلك، دعمّت الرياض بقوة المكاسب الثابتة للأنظمة القائمة، وتجنّبت دعم الثورات الشعبية غير المنظمة، خصوصًا في مصر وتونس، حيث رأت أن تحوّل الرأي العام الإسلامي الشعبي إلى أدوات حكومية قد يفتح المجال لتنظيمات إسلامية أوسع نفوذًا، وفي مقدمتها الإخوان المسلمين (أبو علبة، 2024، ص. 36–39 .(هذا التباين في الموقف شكّل بداية تقاطع أيديولوجي بين أنقرة الحديثة المتشبعة بخطاب "الربيع الإسلامي"، ورياض التقليدية التي اعتمدت الرواية الأمنية للسيطرة على التحولات.

ثانياً: الخلافات حول الملف المصري (الإخوان المسلمون :(ظهر الخلاف بوضوح على السطح بعد انتخاب محمد مرسي، عضو جماعة الإخوان المسلمين، رئيساً لمصر عام 2012. تقدّمت تركيا تحت قيادة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في إعلان الدعم للشرعية الناشئة، بل واستضافت قيادات من جماعة الإخوان في إسطنبول بعد إطاحة مرسي في انقلاب يوليو 2013 .(Cengiz, 2020, pp. 89–92) في المقابل، رفضت السعودية جماعة الإخوان وسعت إلى تصنيفها كتهديد للأنظمة القائمة، ليس فقط في مصر بل في المنطقة ككل. دعم السعودية النظام الجديد في مصر وضغطت من أجل استيعاب دوره، ما أغلق الباب أمام إعادة وصول الإخوان للمشهد السياسي. ردت أنقرة بالغضب، واستدعت سفراء، وتندّدت بالانقلاب العسكري، معتبرة أن ما حصل نوعاً من الانقلاب ضد إرادة الشعب .هذا التوتر بلغ ذروته حين علقت العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ومصر تماماً، وفي المحصلة وجدنا علاقة الرياض وأنقرة قد اتخذت منحى مؤثراً في الملف المصري تقارب بين الرياض والمدّ الجديد في القاهرة، مقابل موقف تركي معادي (Kural & Erdem, 2023, pp. 22–25).

ثالثاً: الاختلافات في الموقف من الأزمة السورية :مع اشتعال الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، اتخذت تركيا والمملكة مواقف تختلف في التفاصيل وتتشابه في الاستراتيجية العامة:

موقف تركيا: اتخذت أنقرة موقفاً معارضاً قوياً لنظام بشار الأسد، وأعلنت دعمها لجماعات المعارضة، بما في ذلك بعضها المنتمي لجماعات إسلامية مثل الإخوان والسنّة المتشددة. كما فتحت أراضيها وقواعدها أمام المعارضة السورية، ولعبت دوراً مهماً في تسليحها وتوفير ملاذات سياسية للقيادات السورية المعارضة (Cengiz, 2020, pp. 97–100).

موقف السعودية: دعمت الرياض المعارضة أيضًا، لكنها تفضّل دعم فصائل أكثر اعتدالاً بعيدة عن الجماعات التابعة للإخوان. وقدمت دعمًا ماديًا وتسليحيًا للفصائل ضمن الجيش السوري الحر، في محاولة لتنظيم المعارضة السورية بعيداً عن التوجه الإخواني أو الجهادي .(Tol & Dumke, 2019, pp. 74–77) هذا التباين، رغم تناغم الهدف العام (الإطاحة بالأسد)، خلق منافسة غير معلنة في الجبهة السورية، حيث حاولت كل من تركيا والسعودية تعزيز نفوذ الجماعات التي تساندها كأداة لتحقيق مصالح في مرحلة ما بعد الأزمة.

رابعاً: الموقف من الأزمة اليمنية :في اليمن، تتصل القضية بما يمكن أن نشهده من تدخل مباشر أو ضمني من قبل الدول الإقليمية، في إطار الصراع مع إيران:

موقف السعودية: في مارس 2015، قادت السعودية تحالفًا عربيًا لإعادة الدعم للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، بعد أن سيطر الحوثيون المدعومون إيرانيًا على العاصمة صنعاء. تدخل عسكري سعودي مباشر تم عبر عمليات جوية وبرية محدودة بهدف كبح نفوذ الميليشيات الحوثية المدعومة من طهران.

موقف تركيا: احتفظت تركيا بموقف أكثر حذراً وتوازناً؛ أيدت الحكومة اليمنية المعترف بها، لكنها لم تشارك عسكريًا على الأرض. كما دعت إلى حل سياسي عبر مؤسسات الأمم المتحدة، معتبرة أن الحل العسكري وحده لن يجلب الاستقرار الدائم، ووظفت علاقاتها الدبلوماسية للضغط نحو حل تفاوضي (Cengiz, 2020, p. 33). هذا الاختلاف يعكس فلسفة تركية أكثر تفضيلًا للعمل الدبلوماسي، مقارنةً بمدى تدخل الرياض العسكري المباشر.

خامساً: التغيرات اللاحقة :مرت العلاقة بين أنقرة والرياض بعدة انعطافات بناءً على تطورات هذه الملفات؛ فمع تطورات ملف سوريا ووصول الأزمة إلى طريق مسدود، بدأت مرحلة من إعادة التقييم. دعوات للاستثمار في إعادة الإعمار، وتهدئة التصعيد الإعلامي، وبدء حوار جديد بين البلدين كُسرت فيه جمود سابق. كذلك، بالنسبة للملف المصري والملف اليمني، وبرزت بوادر تقارب في مواقف محددة وحتى تنسيق في ملفات جديدة .لكن إعادة التأكيد جاءت مع ما بعد نهاية الصراع السوري نسبياً، حيث أصبحت هناك فرص لبناء تفاهمات جديدة. تحوّل تدريجي من مرحلة التنافس العلني إلى مرحلة تفاهم وتحالف في ملفات مشتركة (Tol & Dumke, 2019, p. 80).

المبحث الرابع: أزمة مقتل جمال خاشقجي وتداعياتها

أولاً: تفاصيل الأزمة :في الثاني من أكتوبر 2018، دخل الصحفي السعودي جمال خاشقجي إلى القنصلية السعودية في إسطنبول لإجراء بعض المعاملات الرسمية، لكنه لم يخرج منها حيًا. أثارت القضية اهتمامًا دوليًا واسعًا، واتهامات مباشرة للحكومة السعودية بالتورط في مقتله، ما أدّى إلى أزمة دبلوماسية مركبة بين الرياض وأنقرة .ترأست تركيا ردة فعل قوية، مستندة إلى الأدلة الجنائية والاستماع لشهادات متتالية من مسؤولين أتراك. وصفت أنقرة الحادثة بأنها عملية قتل منظمة، مطالبة بالتعاون الدولي لإظهار الحقيقة. وقد ظهر هذا الملف كاعتبار رئيسي في تقييم علاقة تركيا بالسعودية بعد عقد من التوتر والتقارب المتكرر (أبو علبة، 2024، ص. 54–57)

ثانياً: انعكاسات الحادثة على العلاقات الدبلوماسية :شكل مقتل خاشقجي منعطفاً في طبيعة العلاقات التركية السعودية. لم تكن الأزمة مجرد حادث فردي، بل وقعت في سياق تاريخي من التوترات المتراكمة منذ الربيع العربي؛ مما جعل لها أبعادًا أيديولوجية واستراتيجية أعمق من كونها قضية صحفي .ولقد اتبعت أنقرة سياسة الضغط متعدد المستويات على النحو التالي:

على الصعيد الدولي، عملت على تحريك ملف القضية ضمن الهيئات الدولية، ودعت إلى محاسبة كافة المتورطين.

أمام المجتمع العالمي، عرضت الأدلة وردّت بشفافية على بيان الحكومة السعودية. كما استدعت سفراء دوليين لتبادل المعلومات معهم مباشرةً.

أما الجانب السعودي، فحاول احتواء الموقف عبر مؤسساته الإعلامية والدبلوماسية الدولية. أصدرت الرياض بيانات رسمية اعترفت بوفاته داخل القنصلية، لكنها نفَت مسؤولية القيادة العليا. كررت السعودية ادعاءات مفادها أنها ستجري تحقيقاً داخلياً، وتعاوناً محدوداً، وأصدرت في نهاية المطاف أحكاماً قضائية أثارت جدلاً حول مدى استقلاليتها (هنية، 2015، ص. 92–94 .(نتيجة لهذه الديناميات، شهدت العلاقات الرسمية انخفاضاً في الثقة المتبادلة، وتراجعاً ملموساً في مستوى التنسيق السياسي. بنى الطرفان جدراناً من الحذر، ما انعكس لاحقًا على ملفات أخرى مثل التنافس على النفوذ الإعلامي والثقافي.

ثالثاً: الخطاب السياسي والإعلامي المتبادل :ظهرت الأزمة أيضًا في المجال الإعلامي والسياسي بمنطقة يُعد فيها التواصل عن بُعد دائماً حساسًا. إذ تبادل الطرفان الاتهامات والسرديات المتضادة، وذلك على النحو التالي:

الجانب التركي: اتخذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موقفاً شخصياً، حيث استعرض للصحافيين تفاصيل التحقيقات الأولية. كما وصف الحادث بالعملية المخططة، وألمح إلى أن مقتله كان بأمر من مسؤولين سعوديين، وهو ما اعتُبر تصريحاً غير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وسيل الإعلام التركي انشغلت بالمأساة، وركزت على تصوير خاشقجي كرمز للحرية. كما تكللت التحقيقات الصحفية بتحليلات

مستفيضة عن شبكة الاغتيال وطبيعة الاتصال بين المتهمين (هنية، 2015، ص. 107)
الجانب السعودي: نفذت المملكة حملة إعلامية مضادة، ركزت على رد ما اعتبرته تشويهاً لسمعة المملكة، وبثت تصريحات تؤكد أن النظام لا علاقة له بالجريمة. واستخدمت قنواتها الخاصة للتأكيد على أن التحقيق الداخلي يتم بشفافية، وإن كانت الأحكام قد اعتبرت من قبل مراقبين دوليين غير كافية (Tol & Dumke, 2019, pp. 120–123). لقد أدت هذه المواجهة الإعلامية إلى تدهور الحد الأدنى من الثقة، وتحولت الأزمة إلى عنوان أساسي في الاستقطاب السعودي التركي.

المبحث الخامس: التحولات الأخيرة نحو التقارب والتطبيع

أولاً: الدوافع السياسية والاقتصادية للتقارب :شهدت العلاقات التركية السعودية تحولًا تدريجياً من الخصومة إلى التقارب ضمن إطار مصالح مشتركة. على رأس هذه الدوافع، الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي واجهتها تركيا، والتي دفعتها للبحث عن شراكات إقليمية داعمة، وخاصة مع دول الخليج الكبرى كالسعودية والإمارات، لتعزيز التجارة والاستثمارات وتوفير الموارد المالية .من الناحية الاستراتيجية، برزت ملفات إقليمية كفرص للتنسيق وتقليص حدة التنافس المباشر، لا سيما مع الرغبة المشتركة في تحقيق الاستقرار واستعادة التوازن الجيوسياسي وتجنب التصعيد العسكري في الإقليم (أبو علبة، 2024، ص. 65–68) خلاصة القول، تشكّل التقارب نتيجة تقاطع دقيق بين المؤثر الاقتصادي والعامل السياسي الاستراتيجي.

ثانياً: زيارات القادة وتصريحات المسؤولين :تجسدت حيوية التقارب من خلال حركة الزيارات الرسمية المتبادلة، التي حملت مدلولات رمزية وعملية. فقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الرياض في أبريل 2022، في أول زيارة من نوعها منذ عدة سنوات، والتقى بالملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان، ما مثّل نقطة الانطلاقة في العودة إلى الدفء النسبي بين الدولتين. وعلى خط موازٍ، استقبلت أنقرة ولي العهد السعودي في زيارة رسمية لاحقة أكّدت رغبة مشتركة في فتح صفحة جديدة .وقد شهدت المرحلة التالية استئناف القادة والمسؤولين للاجتماعات في إطار مجلس التنسيق السعودي التركي الذي أعيد تفعيله، وبدأ الحديث عن استثمارات ودعم تجاري وتوقيع اتفاقيات مشتركة.(Associated Press, 2025)

ثالثاً: دور التحولات الإقليمية:

تحالفات جديدة ومواقف إقليمية: تزامن التقارب السعودي التركي مع توجه إقليمي نحو التهدئة وتخفيف حدة النزاعات البينية وتحويلها إلى تعاون اقتصادي واستراتيجي، بما في ذلك الحوارات السعودية-الإيرانية والتركية-الإقليمية المستمرة.

التطبيع العربي وإعادة ترتيب الأوراق: شهدت المنطقة تحولاً واسعاً عبر أطر دبلوماسية متعددة، وكانت تركيا والسعودية حريصتين على تثبيت موقعيهما في قلب الدبلوماسية الإقليمية لتأكيد الاستقرار (أبو علبة، 2024، ص. 77)

التنسيق في الملفات المتأزمة: أصبحت الملفات الإقليمية العالقة مسرحاً للتعاون السياسي والدبلوماسي وإعادة التنسيق الأمني والمالي بين الرياض وأنقرة بدلاً من التصادم.

رابعاً: تبعات مستقبلية ومؤشرات الانسجام :يمكن أن نخلص إلى أنّ مرحلة التحول الحاصلة ليست مجرد تهدئة عابرة، بل بدأت تأخذ شكل ترتيب استراتيجي قائم على المصالح المشتركة. ورغم وجود بعض التباينات التاريخية، فإن الالتقاء الحالي حول الملفات الاقتصادية والسياسية يعطي مدلولاً بأن المسار نحو التفاهم قد يستمر.

الخاتمة

لقد أظهرت الدراسة أن العلاقات التركية السعودية لم تكن ثابتة عبر التاريخ الحديث، بل مرت بمراحل متباينة بين التقارب والتوتر، نتيجة عوامل متشابكة داخلية وخارجية. منذ ما بعد انهيار الدولة العثمانية، اتسمت العلاقة بالفتور، لتتطور تدريجياً مع صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، ثم دخلت في مرحلة توتر حاد عقب أحداث الربيع العربي .تؤكد الفصول السابقة أن محددات السياسة الخارجية للطرفين تنبع من تفاعلات الهوية، والمصالح الاستراتيجية، والضغوط الإقليمية. ووفق النظريتين الواقعية والبنائية، فإن التفسير

الأقرب لمرحلة التوتر هو الصراع على النفوذ، في حين تُفسر العودة إلى التقارب كاستجابة براغماتية لتحولات البيئة الدولية والإقليمية .ويمكن تقييم العلاقة بين تركيا والسعودية بأنها علاقة براغماتية أثبتت فيها الحسابات الاستراتيجية والعوامل الاقتصادية أنها الأكثر تأثيراً في صياغة المستقبل الإقليمي المشترك.

توصيات:

لصنّاع القرار: ينبغي الاستثمار في مجالات التعاون غير السياسي، مثل الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا، كقاعدة صلبة لتحصين العلاقات.

للباحثين والدارسين: توسيع نطاق الأبحاث حول مستقبل التحالفات الإقليمية وتأثير التحولات في النظام الدولي على العلاقات الثنائية.

لوسائل الإعلام ومراكز الفكر: الحد من الخطاب الاستقطابي وتبني مقاربات تحليلية موضوعية للتحولات السياسية.

لمؤسسات المجتمع المدني: لعب دور بناء في بناء الجسور الثقافية والتبادل الأكاديمي لتعزيز الثقة المجتمعية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو علبة، علي. (2024). تحول السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية: قراءة تحليلية في العوامل الداخلية والخارجية. سياسات عربية، (68)، 36–77.

هنية، خالد كمال محمد. (2015). السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية من 2002–2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Associated Press. (2025, August 3). Turkey and Saudi Arabia bolster diplomatic and economic ties in regional push. AP News. https://apnews.com/article/turkey-saudi-arabia-syria-assad-cb93fb608dab2864bc7deb6407e88d4c

Cengiz, S. (2020). Turkish-Saudi relations: Cooperation and competition in the Middle East. Gerlach Press.

Ali, A. S. M., & Idris, F. J. (2025). Civil Responsibility in Electronic Journalism and Social Media. مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية, 10(1), 585-596.

Kural, M., & Erdem, G. (2023). Saudi Arabia's foreign policy towards Turkey during and after Arab uprising: A defensive realism approach. Przegląd Strategiczny, (16), 22–25.

Tol, G., & Dumke, D. (Eds.). (2019). Aspiring powers, regional rivals: Turkey, Egypt, Saudi Arabia, and the new Middle East. University of Central Florida Press.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.